

حكيات

طلاب «الاقتصاد» بجامعة دمشق قدموا امتحانهم على ضوء «فلاش الموبايلات» غانم: ما حدث خارج عن السيطرة وسببه درجات الحرارة



فادي بك الشريف

تلقم إلى قاعات أخرى نظراً لامتلائها ما اضطر عمادة الكلية لمعالجة الأمر بشكل سليم وإيجابي. وأوضح عميد كلية الاقتصاد أن ما حدث أمر طارئ خارج عن السيطرة والإرادة، مضيفاً إنه تم بعدها التأكد على موضوع كل المستلزمات ومتابعة المولدات علماً أن امتحانات الأمس سارت بشكل جيد وقاعات الكلية لتقديم امتحان مقرر «مدخل إلى القانون» على ضوء فلاش أجهزة الخلووي وهذا الأمر شمل الصفوف الأمامية من مدرج الكلية لعدد محدود من الطلاب واستمرت العملية ربع ساعة كاملة ضمن إطار تدخل عمادة الكلية الإيجابي والمراقبين المتواجدين في القاعة. وفي تصريح خاص لـ«الوطن» قال عميد كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور عدنان غانم إن ما حدث خارج عن السيطرة وسببه ارتفاع درجات الحرارة وحرارة المولدة الأمر الذي أدى لإطاعتها وتوقفها عن الخدمة مدة ربع ساعة، ما أدى لتدخل الكلية لاستكمال العملية الامتحانية للصفوف الأمامية التي ينقصها الإضاءة الكاملة باستخدام أجهزة الهوائيات النقلة وذلك تحت رقابة العميد وتواجد رئيس القاعة وأمين القاعة والمراقبين.

وأضاف غانم إن الأمور سارت على ما يرام وتم التدخل الإيجابي ولم يخرج أي طالب إلا وكان راضياً، ولاسيما أنه تم منح الطلاب مزيداً من الوقت بعد إنهاء الفترة المخصصة للامتحان، وخاصة أنه لا يمكن تأجيل الامتحان لعدد محدد من الطلاب ضمن قوانين الجامعة، كما لا يمكن

درعا - الوطن
اشدت حركة التسوق في مدينة درعا مؤخراً مع قرب حلول عيد الفطر السعيد وبالتحديد على محال الألبسة، لكن برصد حركة الناس تجد ربوات المنازل هن من يرافقن أبناءهن وبناتهن في الجولة لأن الآباء لا صبر لهم على الجولات المكونة الطويلة ولا قدرة لهم على تحمل موقف دفع أثمان الملابس الكاوية بمقابل مداخيلهم الضعيفة التي لا تكاد تكفي للطعام وبعض المتطلبات الحياتية الأساسية، ولو نفعت كل الوسائل لإقناع الأبناء بالانكفاء بالملابس الموجودة لديهم لما وجدت أحداً يشتري قطعة لباس لكن لا مناص أو مفر من ضغط طلب الأبناء والحاحم الذين يشعرون أن لا عيد من دون ملابس جديدة وبالطبع الأم ليست بأحسن حالاً رغم أنها تأتي مع الأبناء في طلباتهم ولو بالحد الأدنى إذ تجدها مكفهرة جداً وهي تجوب الأسواق من محل إلى آخر بحثاً عن أرخص الملابس من دون جدوى وخاصة أن المبلغ المخصص لهذه الغاية لا يكفي في حال كان عدد الأبناء يزيد على أربعة لكون كل واحد منهم يحتاج ما يقارب ١٥ ألفاً لشراء

بنطال وبلوزة وبوط من النوعيات العادية. وبالفاعل لدى رصد الأسعار في المحال المشار إليها يلاحظ أنها باهظة جداً حتى إنها تتفاوت من محل إلى آخر لتلقطتها نفسها بمبلغ يتجاوز الألف ليرة والبايع لا يهاين أو يساوم وخاصة أن المحال العاملة في هذا المجال محدودة جداً ولا بدائل منها، أما لجهة حلوليات العيد فالكثيرون أعدوا عدة المعول المنزلي بأقل ما تيسر وإن زادوا على ذلك فقليل من سكارى التوفي لأن الشوكولا والمهنا بأسعار فكية لايمكن الاقتراب منها.

وقد أشار البعض إلى أنه لولا الحوالات التي ترد إلى بعض الأسر من أقارب حنونين لهم في المغرب لما استطاعت أن تتدبر أمور العيد، وفي إطار التدخل الرقابي لكبح جموح أسعار الألبسة أوضح مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بدرعا لؤي المصطفى أنه تم تسير دوريات وتنظيم ضبوط بعدم وجود بطاقة بيان وعدم الإعلان عن الأسعار الذي يبيده بعض الباعة أحياناً على السعر المدون أي إنه وهمي ومزاجي لا يراعي أي معايير يمكن من خلالها التثبت من صدقيته.



غليان أسعار الألبسة والحلويات يبدد فرحة قدوم العيد



الدوريات، لكن هذا الإجراء وفقاً لمتابعين يحمي المستهلك بقدر بسيط لأن أسعار الألبسة لا ضوابط لها ولا توجد نشرات استرشادية يمكن من خلالها تبين إذا ما كانت الأسعار المدونة على بطاقة البيان منصفة أو فيها فحش، ومما لا شك فيه وحسب الواقع أن هناك فحش واستغلالاً كبيرين بدليل التفاوت في السعر من مكان لآخر والكسر الذي يبيده بعض الباعة أحياناً على السعر المدون أي إنه وهمي ومزاجي لا يراعي أي معايير يمكن من خلالها التثبت من صدقيته.

محافظ حماة للتجار: سنحاسب كل من يتاجر بقوت الشعب!!

مهمتها تسعير المنتجات المحلية ومراقبة الأسعار، لافتاً إلى ضرورة تكثيف الرقابة على الأسواق خلال هذه الفترة ولاسيما على المحال التي تبيع البسة الأطفال في ظل اقتراب عيد الفطر. واستعرض رئيس غرفة التجار والعديد من التجار عدداً من المواضيع والمشكلات والصعوبات التي تعترضهم وأهمها عدم استقرار صرف الدولار الذي يعكس على عدم استقرار أسعار المواد الأولية والمعادن في تأمين المازوت لعدم كفاية الكميات المخصصة وظهور تجار الأزمات الذين لا يلتزمون بأصول التعامل التجاري والأخلاقي، ويسببون للتجار النظاميين وضرورة التصدي لهم ومحاسبتهم إضافة إلى عدم وجود سوق تصريف خارجي وصعوبة النقل بين المحافظات وصعوبة الحصول على إجازات الاستيراد.

محتكري السلع وتجار الأزمات. وأكد أنه سجل ملاحظات عديدة خلال الجولات الميدانية على الأسواق في شهر رمضان، وأن الاجتماع مع الفعاليات التجارية اليوم بصدد توجيه رسالة إلى التجار لتلافي هذه الملاحظات ومن أجل توعيتهم للحيلولة من دون أي خطأ سواء مقصود أو غير مقصود. وشدد المحافظ على ضرورة متابعة الأسعار والإعلان عن السعر وبطاقة الموصفة أو البيان والتركيز على الفاتورة والتقدير بهامش الربح المفتوح. وودع المجتمعين لأداء الدور المنوط بهم بمتابعة الأسواق والتوعية والتثنية للتجار تلافياً لارتكابهم أي تجاوز يعرضهم للمساءلة والمحاسبة.

وتطرق المحافظ للتعميم المتعلق بتشكيل لجان تموينية

حماة - محمد أحمد خبازي

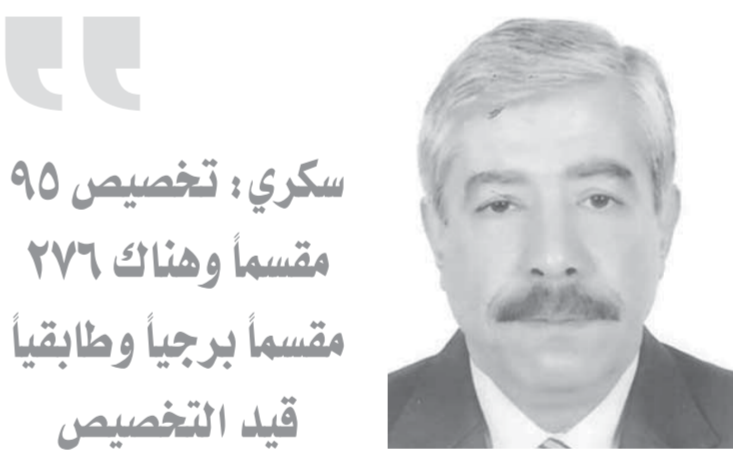
شدد محافظ حماة الدكتور غسان خلف من لهجته أمام ممثلي التجار في حماة، بعد جولاته المفاجئة والمتخفة على الأسواق، وضيطة عمليات غش كثيرة، خلال هذا الشهر الفضيل، متوعداً التجار الذين يستغلون المواطنين بأشد العقوبات.

فقد تركّز لقاء المحافظ مع رئيس غرفة تجارة حماة ورؤساء لجان الأسواق الرئيسية بالمدينة، على الآليات اللازمة لضبط الأسواق ومحاسبة المحتكرين.

وشدد المحافظ على ضرورة محاسبة كل من يحاول التمازجة بقوت الشعب بالتزامن مع اتخاذ إجراءات تعزيز الرقابة على الأسواق، ولجم ارتفاع الأسعار ومحاسبة

تضم ٢٧١ مقسماً منها ٢٠٥ برجيات في منطقة الدياتاس

توقعات بإنجاز ضاحية الفيحاء خلال خمس سنوات



محمود الصالح

سكري: تخصيص ٩٥ مقسماً وهناك ٢٧٦ مقسماً برجياً وطابقياً قيد التخصيص

زيد سكري قائلاً: الهدف من إقامة ضاحية الفيحاء السكنية هو توفير المسكن التعاوني لآلاف الأسر التي كانت تنتظر هذا المشروع واليوم تحول المشروع إلى واقع حي يجري تنفيذه وفق خطة موضوعة اتخذت

المقر انتهاء عمليات البنية التحتية قبل نهاية هذا العام، ثم تبدأ الجمعيات في إنجاز الشقق السكنية خلال مدة أقصاها ٥ سنوات. عن هذه الضاحية تحدث لـ«الوطن» رئيس الاتحاد العام للتعاون السكني الحامي

بعد طول انتظار لعشرات السنين أصبح حلم إقامة ضاحية الفيحاء في ريف دمشق حقيقة. حيث بدأت الآليات في العمل الفعلي في البنية التحتية لإقامة هذه الضاحية النموذجية في تصميمها والتي يقدر لها أن تنقل حلم آلاف الأسر التي انتظرت منذ سنوات لتخصيصها بسعر الكلفة لأعضاء الجمعيات. بعد أخذ ورد وآلاف المراسلات وقرارات الاجتماعات وأمام إصرار الاتحاد العام للتعاون السكني تم تخصيص الجمعيات السكنية في ضاحية الفيحاء السكنية الواقعة في منطقة الدياتاس واتته جميع الدراسات وبدأت المؤسسة العامة للإسكان الجهة المعنية بتجهيز البنية التحتية في هذه الضاحية العمل من خلال المؤسسة العامة لتنفيذ الإنشاءات العسكرية حيث بدأت عمليات حفر الأساسات ومن

من قيادة التعاون السكني وبمشاركة الجمعيات التعاونية السكنية في دمشق وريف دمشق والقنيطرة وهي المحافظات المعنية بالتخصيص في هذه الضاحية وأخذنا بالحسبان مسألة الجدية في الإنجاز من خلال دراسة وضع كل جمعية رغبة في التحضير والاعتمادات المالية المتوافرة لديها ووفق هذه الرؤية تم تخصيص الجمعيات حيث يصل عدد المقاسم في ضاحية الفيحاء كاملة ٣٧١ مقسماً منها ٢٠٥ مقاسم برجية بارتفاع ٩ طوابق و١٦٦ مقسماً طابقياً بارتفاع ٥ طوابق. خصص رئيس مجلس الوزراء المؤسسة العامة للإسكان ٣٧٦ مقسماً برجياً وطابقياً وعدداً من الجمعيات ٦٣٣ مقسماً برجياً وطابقياً وبقي ٢٧٦ مقسماً برجياً وطابقياً للتخصيص وبلغ عدد الجمعيات السكنية المقدمة بطلبات تخصيص خلال المدة القانونية ٣٠٠ جمعية منها ٢١٣ جمعية سددت السلفة المطلوبة وقدرها عشرة ملايين ليرة وه وجمعيات سددت جزءاً من السلفة و٨ جمعيات تقدمت بطلبات لكنها لم تسد أي

مبلغ من السلفة. سيتم تخصيص الجمعيات التي سددت السلفة بقسم برجي وآخر طابقى وفي حال الضرورة يمكن أن تخصص الجمعية بمقسمين. وقبل طلبات الجمعيات التي سددت جزءاً من السلفة وتخصيصها بمقسم واحد فقط لكل جمعية شريطة تسديد كامل السلفة قبل جلسة التخصيص. قبول طلبات الجمعيات التي لم تسد أي مبلغ وتخصيص كل منها بمقسم واحد شريطة تسديد مبلغ عشرة ملايين ليرة قبل جلسة التخصيص بما فيها جمعية البركة ونزوييا. وتم تحديد يوم الأحد ٢٠١٦/٧/١٧ موعداً لبدء تخصيص الجمعيات التي سددت السلف. وأكد سكري أنه تمت مراعاة كل الشروط الفنية خلال إعداد الدراسات والمخططات لهذه الضاحية والتي تترقى إلى مستوى أفضل الضواحي في العالم وتتوافر فيها جميع أنواع المرافق العامة من مشاف ودوائر حكومية ومدارس ورياض أطفال وأسواق تجارية ومولات وحدائق متنوعة.

بلدية طرطوس: الفضة..

للفضيل المقتدر!!

طرطوس- الوطن

وأخيراً حصلنا على نسخة من محضر اجتماع مجلس مدينة طرطوس بدورته الاستثنائية الخامسة التي انعقدت بتاريخ ٢٢ ٢٠١٦. وفي قراءة أولية تبين وجود الكثير من القضايا الحيوية المهمة وإن كان أهمها قضية الكونكورود التي نالت نصيبها من النقاش حيث تمت مناقشة قضية «الفضلات» واعترض تجار سوق الهال على الرسوم المفروضة عليهم وتجديد الإشغال الموسمي على الشاطئ الواقع أمام مشروع الكونكورود، إضافة إلى غيرها من القضايا الملحة. ففي موضوع بيع الفضلات طالب أحد المداخلين بالعمل على تبني قرار بتقسيم المبالغ بسبب الوضع الاقتصادي وحاجة مجلس المدينة للموارد وآخر قائلاً: هل تقسط لمن لديه الأموال ولا تقسط للفقير؟

مداخلة أخرى أوضحت أن الفضلات تباع بالسعر الراجح وإذا تم التسديد بعد ستة فسيكون هناك فوات منفعة فليس من مصلحة المدينة التفسير على حين قال آخر في موضوع الفضلات: هناك أرقام كبيرة وإذا تم اعتماد التقسيط فسيكون هناك عوائد جيدة للمدينة شرط الالتزام وتمت الموافقة بالأكثريّة على اقتراح إعطاء مهلة زمنية مقدارها ستة كاملة لكل فضلة قيمتها بين ١٠٠٠٠٠ ١٠ مليون مدة ستة أشهر و٣ أشهر لكل فضلة قيمتها أقل من ٥٠٠ مليون ليرة على الأقل دفعة الأولى عن ٢٥٪ من قيمة الفضلة شريطة عدم إعطاء رخصة البناء إلا بعد تسديد كامل المبلغ مع الفوائد والرسوم وفق القانون المالي وإذا تخلف عن السداد ضمن المهلة المحددة يلغى البيع وتخمن الفضلة من جديد على أن تحسب المبالغ المدفوعة من ثمن الفضلة الجديد.

وفي قضية النقاص بين ملكية صاحب الفندق الكبير في الكتلة الشمالية الملاصقة له مع ملكية المجلس الواقعة أمام الفندق واستناداً إلى قرارات المجلس بالموافقة على ذلك تم اقتراح الموافقة على دراسة محضر التسعير المعد من مديرية الشؤون الفنية وتحديد السعر وتبليغه لمقدم الطلب ليصار إلى استكمال الإجراءات القانونية. فتساءل أحد الأعضاء قائلاً: ٤٠ ستة ساكنة عن عقارها.. أين كانت البلدية؟ فرد عليه رئيس المجلس أن العقار مستاجر ويدفع كل ستة

٤ ملايين ليرة ويعد المناقشة تقرر بالإجماع مراسلة صاحب العلاقة لتقديم طلب شراء وتحديد الأسعار من الشؤون الفنية بشكل دقيق (سعر ملكية المدينة وسعر ملكية الفندق) بناء على محضر الأسس المعمول فيه.

وتم خلال الاجتماع استعراض بعض الفضلات وأخذ القرار بتسعيها حيث تم تسعير أحدها ب ٢٢٧ ألفاً و٨٥٧ ليرة سورية للمتر الواحد لفضلة في شارع الثورة مساحتها ٢٠ ٢٠٠ وبعد الدراسة تقرر الموافقة على بيعها بسعر اللجعة مع التوزيع ليصبح ٢٧٠ ألف ليرة كما تقرر بيع فضلة أخرى في شارع زكي الأرسوزي ٥١٥ ألف ليرة للمتر الواحد.

أما فيما يخص كتاب دائرة الآثار المتضمن اقتراح أن يكون مبنى السوق التجاري في شارع إسكندرون هو المقر البديل لدائرة الآثار فبعد المناقشة تقرر الموافقة على ما جاء في مذكرة دائرة الأملاك المتضمنة التوصية على تأكيد لجنة الخدمات والبنى التحتية والتوجيه لدائرة الآثار بمتابعة إجراء نقل الملكية لكونه غير مشروط بتأمين المقر البديل وعدم الموافقة على اقتراح أن يكون المجمع التجاري كمقر بديل مع التنكير أن مجلس المدينة قام بتخصيص مديرية الآثار بعقار تبلغ مساحته ٧٢٥٠ م ٢ إقامة متحف جديد. أما فيما يخص الطلب المقدم من الأشخاص الذين قاموا بإشغال الخيم البترية أمام مشروع الكونكورود لتجديد الإشغال الموسمي لعام ٢٠١٦ فنوقش الاقتراح المقدم من لجنة الموازنة بالموافقة على التجديد للأشخاص بتسديد الرسم المترتب على أن يلتزم كل شاغل بتسديد الرسم المترتب والمبالغ ٦٠٠ ألف ليرة بدلاً من ٣٠٠ ألف على أن يتقدم بتعهد يوازلة الإشغال عند انتهاء المدة أو طلب إدارة الكونكورود ولا يحق لهم المطالبة بالتعويض، وبعد المداولة والمناقشة تقرر بالإجماع عدم الموافقة على التجديد الموسمي.

نحو ٢ كم كما كانت عليه في ظل توافر المادة وعدم وجود أي ازدياد في الطلب عليها حالياً. ولفت رئيس لجنة المحروقات في مدينة السويداء حمود عكوان إلى أن زيادة مخصصات كل معتمد في مدينة السويداء من مادة الغاز بواقع ٢٥ أسطوانة شهرياً سيرفع مخصصات المدينة شهرياً لتصل إلى نحو ٣٣٢٥ أسطوانة بعد إضافة ٣ آلاف أسطوانة شهرياً يتم بيعها عن طريق منافذ البيع التابعة للقطاع العام وبإشراف لجنة المحروقات بالمدينة. بدوره رئيس اتحاد فلاحى المحافظة خطار عماد أشار إلى أن الكميات المسلمة للفلاحين خلال الفترة الماضية من المازوت لزوم عمليات الحصاد كانت جيدة وهناك حاجة خلال الفترة القادمة للمازوت لزوم المولدات لبرادات تخزين الخضار والفواكه.

هذا وقررت لجنة المحروقات الفرعية تحديد الحد الأدنى والأعلى من الكميات المخصصة لكل ألية من البنزين بموجب البطاقة الذكية وفقاً لسعة المحرك وواقع يتراوح بين /١٠٠-٢٢٨/ لتراً شهرياً للسيارات السياحية الخاصة و/٢٤٠-٢٨٠/ لتراً شهرياً للسيارات السياحية العمومية و/٢٢٨-٢٢٨/ لتراً شهرياً لسيارات البيك اب و٢٨ لتراً شهرياً للدراجات النارية.

معتدداً بواقع ٢٥ أسطوانة لكل معتمد شهرياً لتصبح مخصصات كل معتمد من الغاز ٣٢٥ أسطوانة شهرياً. بدوره كشف مدير فرع المحروقات بالسويداء المهندس خالد طيطور عن وجود مذكرة أعدها فرع المحروقات بالسويداء وتم تبنيها من لجنة المحروقات الفرعية لإعادة وزن أسطوانة الغاز إلى ١٢ كغ وزيادة مقدارها

إلى حرمان ثلاثة معتمدين لبيع مادة الغاز المنزلي في قرى الرضية الشرقية وسهوه الخض ونمرة شهبان من استرجار المادة لمد تراوح بين شهر وستة أشهر لخالفات تتعلق بالتمتع من بيع الغاز والتصريف غير المشروع بالمادة والبيع بالتصرف غير كما قررت اللجنة زيادة مخصصات معتمدي الغاز في مدينة السويداء والبالغ عددهم ٩٣



المحافظة سيرتفع إلى نحو ٣٥ ألف بطاقة مع نهاية الأسبوع الجاري. وقررت لجنة المحروقات الفرعية خلال اجتماعها حرمان محطة وقود في قرية النعلة من استرجار المحروقات لمدة ستة أشهر بسبب مخالفة تتعلق بقيام مستثمر المحطة بالتصرف غير المشروع بكمية ٧ آلاف لتر من مادة البنزين والزام المستثمر بإعادتها إضافة

إلى إجمالي النقص الذي شهدته صالة السابغ من نيسان وهي المركز الذي يتم ضمنه استلام البيئات المتعلقة بالآليات العاملة على البنزين بهدف تسليم البطاقة الذكية أكد محافظ السويداء الدكتور عاطف النداف وجود محاولات من عدد من المتضررين من أصحاب النفوس الضعيفة للتشوش على عمل لجان توزيع البطاقات الذكية في صالة السابغ من نيسان لإفشال هذه التجربة المهمة مشيراً إلى أن نحو ١٠٠-١٥٠/ شخصاً من هؤلاء المتضررين وبينهم عدد من أصحاب محطات الوقود يعملون على افتعال زحمة بشكل يومي في المركز من دون أن يكون لهم عمل فيه. جاء هذا التصريح خلال اجتماع اللجنة الفرعية للمحروقات بالسويداء أسس

موضباً أن إجمالي الطاقات الذكية المسلمة لأصحاب الآليات والمركبات والدرجات النارية المحافظة بلغ منذ بدء عمليات التسليم قبل عشرة أيام نحو ٢٧٨٠٧ بطاقات بينما بلغت الكميات المبيعة من البنزين من محطات الوقود بموجب البطاقة الذكية نحو ٦٦٣٥٩ لتراً خلال أسبوع لافتاً إلى أن عدد البطاقات الذكية المسلمة لأصحاب الآليات في